

## دول الخليج تهيئ مجتمعاتها لأزمات ما بعد كورونا

سياسات تتبنى الشفافية لطمأنة المواطنين وإعدادهم لتقاسم الأعباء

أظهرت أزمة كورونا قدرة دول الخليج العربي على تطبيق الأزمات الصحية، وكذلك اعتمادها على كفاءتها في المجال الطبي وخبرتها الطويلة في التعاطي مع الأوبئة خاصة في المملكة العربية السعودية. وقد اختارت الحكومات في الخليج تبني سياسة الشفافية لطمأنة المواطنين وإعدادهم لتقاسم الأعباء في مرحلة ما بعد كورونا.

واشنطن - عززت دول الخليج ثقة شعوبها بسبب تبنيها سياسة الشفافية في تعاملها مع وباء كورونا المستجد والأزمة الاقتصادية المرتبطة به. وتسعى الحكومات الخليجية لاستثمار هذه الثقة في تبني سياسات تهدف إلى إعداد مجتمعات لتقبل فكرة تقاسم الأعباء والاستعداد لمفاجآت مرحلة ما بعد كورونا وإدارة الاقتصاد المتضرر من مخلفات الوباء وهبوط أسعار النفط. وكانت التداعيات للوباء في دول الخليج أكبر بكثير من مجرد إلحاق الضرر بقاعدة الإيرادات والدخول الشهيرة للعائلات والأسر. وقد دفعت هذه التداعيات إلى اعتماد خطط تغيير هيكلية هائلة بطرق لم تأخذها خطط التنوع الاقتصادي في الحسبان. ولم يتضح بعد ما إذا كانت دول الخليج يمكن أن تواصل مستقبلاً التركيز على المشاريع العملاقة التي تلفت الانتباه مثل "مشروع نيوم" في المملكة العربية السعودية، وهي المدينة المستقبلية والتي تقدر قيمتها بنحو 500 مليار دولار على البحر الأحمر، إلا أنه من المؤكد أنه في أعقاب هذه الجائحة، ستضطر دول الخليج إلى مراجعة سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وسيكون الرهان مستقبلاً على الشفافية لتطبيق الأزمات.

## تجارب طويلة

من المؤكد أن دول الخليج، وخاصة السعودية التي تستقبل الملايين من الحجاج المسلمين من جميع أنحاء العالم كل عام، لديها تاريخ طويل في التعامل مع الأوبئة. كذلك الحال في دول مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان، وهي الدول التي كانت أفضل استعداداً من الدول الغربية.

واستناداً إلى تجاربها السابقة اقتنعت السعودية بضرورة منع شعائر العمرة في أواخر شهر فبراير، قبل أيام من ظهور أول حالة إصابة بفيروس كورونا على الأراضي السعودية، ما مكنتها من الاستعداد بشكل استباقي لمواجهة الفيروس، وبالتالي حماية أرواح المواطنين.

وبالإضافة إلى المخاوف الصحية، كان لدى السعودية سبب إضافي لمعالجة قضية الوباء بشكل صحيح، حيث لم تقدم محنة الوباء للمملكة فقط الفرصة لإثبات جدارتها في تطبيق الأوبئة وكفاحتها الصحية، بل مكنتها من كسب ثقة الشعوب المسلمة في قدرتها على تأمين وحماية الشعائر الدينية.

وتلفت ياسمين فاروق، الباحثة في الشؤون السعودية في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، إلى أن "السعودية مرجع للعديد من الجاليات المسلمة حول العالم".

لكن، لا شك أيضاً في أن السعودية استفادت من تجارب سابقة، وذلك بعد الانتقادات التي واجهتها في معالجتها و"بإم" متلازمة الشرق الأوسط التنفسية" في عام 2012 عندما أصبحت المملكة بؤرة

غياب الزبائن وصعوبة نقل السلع وعدم توفر المواد الأولية لبعض القطاعات، بسبب ما فرضته الأزمة الصحية من تطبيق الحجر الصحي الشامل وفرض لعدم التنقل بين المدن والمحافظات. ووفق آخر إحصاء، يبلغ عدد العاملين في تونس 3 ملايين و566 ألفاً من أصل نحو 11 مليوناً هو إجمالي عدد السكان. وكغيره من دول العالم، تأثر الاقتصاد التونسي من تداعيات أزمة فيروس كورونا.

وأجريت الدراسة في الفترة الممتدة من 29 أبريل الماضي إلى 8 مايو الجاري، وشملت ألفاً و369 عائلة تونسية، وخصصت لمتابعة التأثير الاجتماعي والاقتصادي لفايروس كورونا. وأوضحت الدراسة أن 60 في المئة ممن توقفوا عن العمل لم يتحصلوا على رواتبهم (للفترة التي سبقت الحجر الصحي الشامل والذي كان مسموحاً فيه للخروج فقط للضرورة القصوى).

وشهدت تونس حجراً صحياً شاملاً من 22 مارس الماضي إلى 3 مايو الحالي، وهي تخضع منذ الرابع من الشهر الجاري إلى إجراءات حجر صحي موجهة تسمح فيه بعودة بعض الأنشطة ومنع التنقل بين المدن خلال فترة العيد رغم تدابير كورونا المفروضة في البلاد.

ولفتت الدراسة إلى أن النشاط الاقتصادي تقلص بنسبة كبيرة مع انخفاض كبير في دخول المواطنين. ووفق الدراسة، فإن تقلص دخول العائلات مرتبط مباشرة بخلق بعض المؤسسات أو بشكل غير مباشر عبر



## ثقة عالية في الخيارات الحكومية

يرغب السعوديون في العمل بها منذ فترة طويلة.

لكن، وفي نفس الوقت، لم يتم ذكر زيادة عدد السعوديين الذين تقدموا للعمل في خدمات التوصيل بنسبة 286 في المئة. وقد تم تعزيز هذه الزيادة من خلال عرض قدمه صندوق تنمية الموارد البشرية السعودي لدفع رواتب للسائقين بقيمة 800 دولار أميركي شهرياً، فضلاً عن زيادة الأعمال التطوعية حديثاً في جميع أنحاء الخليج.

واعترف الكثيرون بحقيقة أن المناصب الحكومية ذات الأجور الجيدة والمرحبة قد لا تكون متاحة كما كانت في الماضي، ما يعني التهيؤ لسيناريوهات اقتصادية قاسية.

وما يمكن استنتاجه أن تخطي الشفافية ومصارحة المواطنين بحقيقة الوضع الوبائي وتداعياته الوخيمة على الاقتصاد، ساهما في بلورة رؤية جديدة تؤسس لتضامن اجتماعي لمواجهة الأزمات. قد يكون هذا هو الجانب المضيء حيث تشجع دول الخليج بالضغط لإعادة اكتشاف نفسها في عالم يخرج من جائحة قد تعيد رسم الخرائط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

بعد قرارات الاستثمار من قبل صناديق الثروة السيادية وتوقعاتها الاقتصادية، إلا أنها تهيئ مجتمعاتها لأزمة اقتصادية متوقعة.

وحذر كبار المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال في الخليج من الأوقات الصعبة القادمة. وتوقعت دراسة حديثة أجرتها غرفة التجارة والصناعة في دبي على المديرين التنفيذيين أن 70 في المئة من شركات الإمارات ستفقد أعمالها في الأشهر الستة المقبلة، بما في ذلك نصف مطاعمها وفنادقها وثلاثة أرباع شركات السفر والسياحة.

وحذر وزير المالية السعودي محمد الجديع في وقت سابق من هذا الشهر من أن السعودية ستحتاج إلى اتخاذ إجراءات قاسية، وستخفف من الإنفاق نتيجة لانخفاض أسعار النفط وانخفاض الطلب عليه بشكل كبير. وأكد الجديع أنه "طالما لم تلمس الحاجات الأساسية للناس، فإن جميع الخيارات مفتوحة أمامنا".

وتوضح تصريحات الجديع التأثير الذي سيقع على المواطنين السعوديين الباحثين عن عمل في سوق العمل، في الوقت الذي سيقبل فيه عدد العمال المهاجرين المتاحين للوظائف التي لم

القرارات الفنية للحكومة". وكانت حدود الشفافية الحكومية واضحة في حقيقة أن السلطات لم تكن تركز على تفاصيل الإنفاق العام على الوباء، بقدر ما كانت تركز على المعدات الطبية المتاحة مثل أجهزة التهوية والإمدادات الأخرى مثل مجموعات الاختبار.

وأبدى العالم السياسي ناثن براون تفاؤله من تقدم مستوى الشفافية لدى دول الخليج وعلق بالقول "اعتقد أن الشعوب العربية في منطقة الشرق الأوسط ستفقد في من أعطاها معلومات موثوقة، ومن كان هناك من أجلها".

ويتساءل الخبراء عما إذا كانت الحكومات ستدرك مدى ضرورة وأهمية الشفافية للحفاظ على ثقة شعوبها، لا سيما وأنها مضطرة الآن إلى إعادة صياغة العقود الاجتماعية التي كانت متجذرة في مفاهيم دولة تضمن الرفاهية لمواطنيها ولكنها مضطرة الآن إلى تقاسم العبء والدخول بشكل اضطراري في سياسة التقشف.

ورغم أن حكومات الخليج لم تفصح حتى الآن سوى عن القليل عن تقاسم الأعباء وبشعب ضعيفة مع اكتفاء الدولة بلعب الدور الرئيسي، كما لم توضح

لانتهشار الوباء، وفي عام 2009 عندما تفشى فيروس إنفلونزا الخنازير. وقد تقدم تصنيف السعودية 18 مرتبة ضمن مؤشر شفافية الميزانية، مقارنة بالمسح السابق، وذلك بعد ارتفاع درجة تقييم المملكة إلى 18 نقطة مقابل نقطة واحدة في المسح السابق الصادر عام 2017 عن منظمة "الشراكة الدولية للميزانية".

## أولوية الشفافية

تعزيزت ثقة شعوب الخليج في قياداتها بشأن استجابتها الحالية للوباء بدرجات من الشفافية حول تطور المرض من خلال التحديثات اليومية لعدد الضحايا والوفيات. وتعرضت هذه الثقة كذلك بعد أن ألقى العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز خطاباً بمجرد أن ضرب الوباء البلاد أعلن فيه مجموعة من الإجراءات لمكافحة الفيروس ودعم الاقتصاد.

وتلفت ياسمين فاروق إلى أن المجتمع الخليجي اتبع التعليمات الحكومية خلال فترة الوباء بسبب ثقته في الحكومة والخبراء، وكذلك بسبب ثقته في المؤسسة الدينية التي كانت تتبع

## كورونا يحيل أكثر من نصف التونسيين على البطالة

وفي سوسة نفذ عمال وحرقيون في المدينة العتيقة السياحية وثقة احتجاجية ضد قرار السلطات البلدية منع نصب العرابت العشوائية. وفي منطقة الحوض المنجمي المنتج للفوسفات بولاية قفصة عطل معتمسون من العاطلين الإنتاج للمطالبة بالكشف عن نتائج متأخرة لاختبارات تخص الانتداب في شركة الفوسفات.

وتوقع رئيس الحكومة إلياس الفخاخ في وقت سابق تراجع طراز فيروس كورونا المستجد وارتفاع قياسي في نسبة التداين الخارجي.

ولم تتجاوز نسبة النمو في تونس في 2019 الواحد في المئة فيما توقع صندوق النقد انكماش الاقتصاد بنسبة 4.3 في المئة في 2020. وقالت الحكومة إنها ستطرح في نهاية يونيو المقبل برنامجاً سيجد الأولويات القادمة للإعاش الاقتصادي.

وتواجه تونس، التي تحتاج إلى حوالي ثلاثة مليارات دولار في شكل قروض أجنبية في 2020، ضغوطاً قوية من المقرضين لخفض الإنفاق والسيطرة على العجز ولكنها تواجه في نفس الوقت احتجاجات اجتماعية من شأنها محبطين دفع اليأس الآلاف منهم إلى حوض رحلات محفوفة بالمخاطر باتجاه أوروبا.

رعب.. السلطة بيد الشعب" و"سرايين بلاندا.. قتالين أولادنا".

وفي معتمدية حفون التابعة لنفس الولاية خرج العشرات من العاطلين في مسيرة للوصول إلى قصر قرطاج الرئاسي بالعاصمة مشياً على الأقدام بهدف مقابلة الرئيس قيس سعيد وعرض مشاكل الجهة.

## الاحتجاجات الجديدة تمثل اختباراً حقيقياً لرئيس الوزراء إلياس الفخاخ الذي اقتربت حكومته من السيطرة على فيروس كورونا

وكانت مدينة بنزرت شهدت في وقت سابق احتجاجات وأعمال شغب. وفي مدينة قفصة تجمع مئات من خريجي الجامعات أمام مقر الولاية مردين شعارات "التشغيل حقناً". ورفعوا لافتات كتب عليها "التشغيل استحقاق يا عصابة السراق"، مطالبين الوالي بالإنصات لمطالبهم وإيجاد حلول سريعة لهم. وقادت الاحتجاجات إلى توقف إنتاج الفوسفات بالكامل في منطقة الحوض المنجمي جنوب البلاد.

وتظاهر مئات من التونسيين الخميس في سبع مدن على الأقل بالمطالبة بالتوظيف والتنمية. ليضغوا مزجداً من الضغوط على الحكومة. وتمثل الاحتجاجات الجديدة اختباراً حقيقياً لرئيس الوزراء إلياس الفخاخ الذي اقتربت حكومته من السيطرة على فيروس كورونا، لكنها تتوقع أسوأ أزمة اقتصادية منذ 60 عاماً مع ارتفاع أعداد العاطلين وتضرر قطاع السياحة الحيوي.

وخرج المئات من المحتجين في مدينة حاجب العيون بولاية القيروان الجمعة وفي مناطق أخرى في البلاد للمطالبة بالتنمية وفرص عمل غداً وفاة سبعة وإصابة العشرات في كارثة شرب مواد كحولية سامة.

وجاب المحتجون شوارع المدينة ومن بينهم أهالي الضحايا الذين توفوا الأحد الماضي تحت تأثير مادة الإيثانول المزججة بعبوات تم ترويجها بشكل غير قانوني في الجهة. ورغم عراققتها التاريخية تعد ولاية (محافظة) القيروان التي تبعد 170 كيلومتراً عن العاصمة، من بين المناطق الأكثر فقراً والأقل تنمية في تونس حيث ترتفع فيها نسب الانتشار والجريمة والفقر إلى مستويات عالية ورصد محتجون شعارات غاضبة "لا خوف ولا

وتوقعت تونس في رسالة وجهتها الشهر الماضي إلى صندوق النقد الدولي، انكماش اقتصادها بنسبة 4.3 في المئة خلال العام الجاري، بسبب التداعيات السلبية لفايروس كورونا.

وتلقي الأزمة الاقتصادية التي تفاقم مع وباء كورونا بظلالها سلباً على الأوضاع الاجتماعية مع ارتفاع نسب البطالة، حيث توسعت دائرة الاحتجاجات في تونس للمطالبة بالتنمية وفرص عمل.



طغف الكيل